



## المقدمة:

المصروفات هي عبارة عن مصروفات تخص الفترة المقبلة ويتم الاستفاده بالخدمات المترتبة عليها في الفترات المقبلة, ورغم ذلك تم سداد مقابلها مقدماً في الفترة الحاليه, لذلك فهي تعتبر حق للمشروع قبل الغير إلا أن هذا الحق لايتحول في المستقبل الي نقديه بصوره مباشره بل سوف يتحصل المشروع علي حقه من الغير في صورة خدمات وهذه الخدمات تساهم في تحقيق الايرادات اللتي تكون في صورة نقديه عاجلاً او اجلاً ومن امثلة المصروفات المقدمه, التأمين المقدم, الايجار المقدم, الاعلان المقدم... الخ .

وتعرف النفقات بأنها استخدام او استفاده للسلع والخدمات اثناء عملية الحصول على الايراد او هي استغناء عناصر الخدمات التي تصل بمنتجات السلعه وبيعها سواء اكان هذا الاستخدام استخدام مباشراً او غير مباشر . ولهذا يتم التعبير احياناً عن النفقات بالتكاليف المستنفذه<sup>١</sup>. وتمثل النفقات تدفق الموارد الماليه خارج المشروع بعكس الايرادات التي تمثل تدفق الموارد الماليه الى داخل المشروع .

اما الموازنه فتعرف بأنها خطه نقديه في التشغيل لفته زمنيه محدده وكحد ادنى فأن مثل هذه الخطه يجب ان تتضمن معلومات عن انواع وقيم النفقات المغترحه و الاغراض التي تخصصت لها وكذلك الوسائل المغترحه لتمويل تلك النفقات "وفي تعريف اخر مختصر للموازنه العامه للدوله نجد التعريف التالي: الموازنه هي قائمه تضم التغيرات المعتمده لمصروفات و ايرادات الدوله لسنه ماليه مقبله<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> د/ محمد سمير الصبان و اخرون .\_ مبادئ المحاسبه الماليه كنظام للمعلومات -ص(٥٣)

<sup>٢</sup> د/سامي محمد الوقاد -نظرية المحاسبه -ص(١٥٥)

## المبحث الاول

### مفهوم الموازنه التخطيطيه للمصروفات

#### المصروفات:

هي استهلاك الموارد بهدف تحقيق الايرادات .

#### الايراد:

هو التدفق الداخل للموارد و النتائج عن بيع البضائع او اداء الخدمات لتحقيق الربح. ويسمى الايراد الناتج عن الهدف الاساسي للمشروع باليرادات التشغيليه بينما يطلق علي الايرادات العرضيه الاخرى اسم ايرادات اخرى مثل ايرادات الاصول الثابته .

١- استهلاك (تكلفه البضاعه , المهمات , اهلاك الاصول الثابته ... الخ).

٢- استهلاك الخدمات (الاجور , المرتبات , الايجار , الفوائد , الضرائب ... الخ).<sup>٣</sup>

#### الايراد:

هو سعر السلعه والخدمات المقدمه خلال فتره زمنيه معينه .

فعندما تقدم وحده اقتصاديه معينه خدمات الي عملائها او تسلمهم سلعات فهي قد تحصل علي نقديه فوراً , او ينشاء لها حق طرف العملاء سوف يحصل و يتحول الي نقديه خلال فتره قصيره .

#### المصروفات:

هي تكلفه البضاعه و الخدمات المستخدمه في عمليه الحصول على الايراد

مثل: رواتب الموظفين , و اعباء الاعلان في الجريده و استهلاك المبنى ... الخ.

<sup>٣</sup> د/جيمس و اخرون - اصول المحاسبه (١) - الطبعة العربيه السابعه ٢٠٠٦ - الدار الدوليه - ص (٣٣٣)

وتعتبر العلاقة بين المصروفات و الإيرادات من العلاقات الهامه لمصروفات شهر معين او اي فتره زمنيه اخرى تحدث لتوليد ايراد خلال هذا الشهر او تلك الفتره .<sup>٤</sup>  
للاستثمارات الثقافيه ش.م.م.

### المصروفات الايراديه و الرأسماليه :

عرفنا مسبقاً في فصل سابق بأنه المبلغ الذي يدفع للاخرين لقاء الحصول علي خدمه منهم كما هو الحال في مصروف الايجار، الرواتب الرعايه...الخ  
وان هذه المصاريف تصنف بدورها الي :

#### ١-المصاريف الايراديه.

#### ٢-المصاريف الرأسماليه

فيما يلي توضيحاً لهذين النوعين من المصاريف :

#### ١-المصاريف الايراديه:

هي المصاريف التي لا يستفاد منها لاكثر من سنه ماليه واحده او هي المصاريف التي تساهم في تحقيق الايراد في الاجل القصير اي خلال سنه ماليه واحده ولذلك تسمى المصاريف الاداريه.

ومثلها مصاريف الرواتب حيث تغطي معينه غالباً الشهر ,مصاريف الكهرباء حيث تغطي فتره معينه غالباً الشهر وهكذا.

#### ٢ - المصاريف الرأسماليه :

وهي المصاريف التي تستفاد منها لاكثر من سنه ماليه واحده ومثالها مصاريف ترميم المبنى حيث تغطي منفعتهما فتره تتجاوز السنه لانه يتم ترميم المبنى كل سنه وهكذا .

<sup>٤</sup> د/فالتر ميچس و اخرون -المحاسبه الماليه -دار المريخ للنشر, الرياض,الملكه العربيه السعوديه -١٤١٥-١٩٩٥م/١٤٢٥-٢٠٠٤م.-ص(١٤٧)-

وتحمل المصاريف الرأسمالية محاسبياً على الاصل الذي انفقت عليه فمثلاً مصاريف ترميم المبنى تحمل على حساب المباني<sup>٥</sup>.

معايير التمييز بين المصاريف الإداريه و الرأسماليه

هناك عدة معايير يستخدمها المحاسبون للتمييز بين المصاريف الاداريه و الرأسماليه نورد

اكثرها شيوعاً في ما يلي:

#### ١- معيار المدة الزمنية:

وفقاً لهذا المعيار فإن المصروف الذي يستفاد منه لاكثر من سنه ماليه يعتبر

مصروفاً رأسمالي اما المصروف الذي لا يستفاد منه لاكثر من سنه ماليه فإنه يعتبر مصروفاً ادارياً.

#### ٢- معيار العمر الانتاجي :

ان اي اصل من الاصول الثابته له عمر انتاجي مقدر فإذا ادى المصروف الى اطالة

العمر الانتاجي لهذا الاصل اعتبر المصروف رأسمالي ,اما اذا لم يؤدي المصروف الى اطالة العمر الانتاجي لهذا الاصل اعتبر مصروفاً ادارياً .

#### ٣- معيار الطاقه الانتاجيه (القدره الانتاجيه):

اذا ادى المصروف الى زياده الطاقه (القدره) الانتاجيه للاصل الثابت اعتبر المصروف

راسمالياً (كمصاريف تبديل قطع غيار الاله).

اما اذا لم يؤدي المصروف الى زياده الطاقه (القدره) الانتاجيه من اجل الاصل الثابت اعتبر

المصروف ادارياً (كمصاريف تشحيم الآلة).

<sup>٥</sup> د/حسام الدين مصطفى الخراش و اخرون - اصول المحاسبه الماليه -دار المسره للنشر و التوزيع و الطباعه - ص(١٤٩)

وتجدد الاشاره الى ان المحاسب في تمييزه بين المصاريف الاداريه و الراسماليه يعتمد على معيار من هذه المعايير فالمصروف الاداري حسب احد المعايير قد يكون راسمالي حسب المعيار الاخر<sup>٦</sup>.

### المصروفات المدفوعة مقدماً:

المقصود بالمصروفات المدفوعة مقدماً هي تلك المصاريف التي دفعتها المنشأه خلال الفتره المحاسبية ولكنها تخص الفتره المحاسبية اللاحقه ووفقاً للاعراف و القواعد المحاسبية يجب استبعاد اي قيمه تزيد عن قيمة المصروف الذي يخص الفتره واعتبارها مصروفاً يخص الفترات المحاسبية التاليه ولمعالجه المصروفات المدفوعه مقدماً هناك طريقتين هما:

#### ١- اثبات المصاريف عند الدفع كأصل:

بموجب هذه الطريقه التي تثبت المبالغ المدفوعه لحساب المصروفات كأصل وتحت حساب مصروفات مدفوعه مقدماً وتعتبر مدينه

#### ٢- اثبات المصروفات المدفوعه مقدماً كمصروف :

بموجب هذه الطريقتين يتم اثبات المصروف المدفوع مقدماً على انه مصروف .

### المصروفات المستحقة:

المقصود بالمصروفات المستحقة هي تلك المصروفات التي يجب ان تدفع خلال السنه الماليه الحاليه ولم تدفع لتاريخ إعداد القوائم الماليه ولذلك تعتبر وفق قاعده الاستحقاق من المصروفات التي تخص الفتره الماليه والتي لم تدفع وتدرج تحت إسم حساب المصروفات المستحقة الدفع وتعد إلتزاماً.

<sup>٦</sup> د/وليد زكريا صيام - اصول المحاسب الماليه -دار المسيره للنشر و التوزيع و الطباعه - ص(١٥٠)

## مصارييف الشراء :

تعتبر النفقات المدفوعه على البضاعه المستتاء حتى تصبح جاهزه للبيع من بنود مصارييف الشراء من أمثله مصارييف الشراء المصارييف المستنفذه في شحن البضاعه ونقلها والتأمين عليها اثناء النقل وتخزينها وعلى الرغم من انه بالإمكان إضافة تلك المصارييف مباشره على حساب المشتريات الا إنه يفضل ان يفتح لهذه المصروفات حسابات خاصه بها حتى تتمكن الاداره من الحصول على المعلومات تفصيليه عن مصارييف الشراء<sup>٧</sup>

علاقة الايرادات و المصروفات بالفترات الزمنيه :

توضح الميزانبه العموميه المركز المالي للوحده الاقتصاديه في تاريخ معين اما قائمه الدخل في تصفح عن تتابع العمليات على مدى فتره زمنيه وفي واقع الامر يكون لمفهوم الدخل اي مغذا اذا لم يرتبط بفره زمنيه معينه .

## الفره المحاسبية :

تعد كل الوحدات الاقتصاديه قائمه دخل سنويه، ومقطع الوحدات تعد بالاضافه الى ذلك قوائم دخل ربع سنويه وشهريه فالاداره تحتاج الى تعرف من شهر الى اخر ما اذا كان الايرادات يرتفع او ينخفض وماكانت المصروفات تحدث وفقاً للمستوى المتوقع .

مصطلح الفره المحاسبية يعني :

الفره الزمنيه التي تغطيها قائمه دخل معين فقد تكون الفره المحاسبية شهراً او ربع سنه او نصف سنه او سنه كامله<sup>٨</sup>.

## الموازنه التخطيطية :

هي خطه نقديه للتشغيل لفره زمنيه محدده .

---

<sup>٧</sup> د/عبد الناصر إبراهيم نور -اصول المحاسبه الماليه -دار المسيره للنشر والتوزيع والطباعه - ص(١٥٢)  
<sup>٨</sup> د/فالتر ميچس و د/ روبرت ميچس - المحاسبه الماليه- دار المريخ للنشر - الرياض- الملكة العربيه السعوديه -١٤١٥-١٩٩٥-١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م. -ص(١٥٠)

مفهوم اخر هي : قائمه تضم التقديرات المعتمده للمصروفات و ايرادات الدوله لسنه ماليه مقبله .

### التخطيط:

يتم التنبؤ بالاهداف طويلة الاجل للوحده الاداريه وذلك على نحو واضح و دقيق في حيث يمكن وضع برنامج محدد للنشاط الحكومي وتغير تكلفه الاجماليه ويتضمن التنبؤ بالخدمه النهائيه التي تعد من المخرجات و الاعتراض و الاهداف.

### الموازنه :

هي عمليه ترجمة الخطه وبرامجها مالياً وتتم الموازنه بين النظره طويله الاجل وقصيره الاجل للتخطيط ذلك، ان الاجل القصير يكون محكوماً عاده بمصادر التمويل المتاحه التي تضع قيوداً علي امكانيه تحرك المصالح الحكوميه<sup>9</sup>

### الموازنه التقديرية :

هي خطه تفصيليه محددته مقدماً للاعمال المرقوب تنفيذها<sup>10</sup>

### موازنة المصروفات التسويقيه م الاداريه :

تتمثل التسويقيه في المصروفات الناتجه عن مجهودات الشركه التي لها علاقه بالنشاط الخاص بوظيفه التسويق او وظيفه البيع و التوزيع ومن امثله مصاريف البيع: الاعلان ومرتبات رجال البيع: و عمولاتهم و مصروفات سفر مندوبي المبيعات، و قوائم الاسعار والكتلوجات، واجور وصيانة وتأمين صالات العرض ومكاتب المبيعات ومصاريف التلفون والفاكس الخاصه بالمبيعات وغيرها من مصاريف ترتبط ارتباطاً مباشراً بتسويق، أما مصاريف

<sup>9</sup> د/صلاح الدين عبدالمنعم مبارك - المحاسبه الحكوميه و القوميه- مكتبة الوفاء القانونيه ٢٠١٣م.- ص(٣٧)

التوزيع فنتضمن تكلفة مواد التغليف و مصاريف نقل و تصدير البضاعة للخارج و استهلاك  
وتأمين ومخازن البضاعة و مصاريف تشغيل و استهلاك وسائل نقل البضاعة  
اما المصروفات الاداريه في النفقات التي تتحملها الوحده الاقتصاديه في إدارة أعمالها و التي  
لا تتعلق بوظيفة الإنتاج او وظيفة البيع و التوزيع، ولكنها تمثل مصروفات تحدث في اقسام،  
إداريه تخطط و تراقب كلتا الوظائفين، ومن امثلتها مرتبات ومكافآت الديرين و العاملين، أدوات  
كتابة و مطبوعات تليفون و فاكس، و صيانه مباني ومعدات الاداره العامه<sup>١١</sup>.  
و غالباً ما يتم دمج المصروفات التسويقيه مع المصروفات الاداريه في موازنه واحده .

---

<sup>١١</sup> د/محمد عباس بدوي و اخرون - المحاسبه الاداريه ودراسات الجدوى الاقتصاديه -المكتب الجامعي الحديث ٢٠٠٩م، ص(٢٢٩).

## المبحث الثاني

### أهمية الموازنة التخطيطية للمصروفات

وعرف القانون الفرنسي موازنة الدولة بأنها: - القانون المالي السنوي الذي يقرر ويجيز لكل سنة مالية مجموعة واردات الدولة وأعباءها .

وترى الأديبات الماليه انه: - يجب ان ينظر للموازنة كوثيقه تحوي كلمات و أرقام وتقرح نفقات لأغراض وبنود معينه، او كسلوك مقصود، او تنبؤ لتحقيق أهداف و سياسات معينه او كسلسلة من الاهداف كل لها تكاليف محدهه او كجهاز و اداة للاختيار من بدائل الانفاق او كخطه او كعهد بين البرلمان و السلطه التنفيذيه او كمجموعه لألتزامات متبادله ورقابه متبادله .  
**خصائص الموازنه العامه للدولة:-**

#### ١-الموازنه العامه تقدير للايرادات والنفقات للدولة عن فتره قادمة:

تتضمن الموازنه العامه للدولة، توقعاً لأرقام مبالغ النفقات العامه و الايرادات العامه لمده لاحقه غالباً ماتكون سنة، يتطلب الموضوعية، إذ تتوقف أهمية الموازنه العامه، اقصى درجات الدقه معايير التوقع و التقدير، ونجاحها في تقليل هالمش الخطأ، وتقليص الفجوه بين التقدير و الاواقع، ولا يمكن لمثل هذا التقدير للموازنه العامه ان يتم بمنأى عن تغيرات النشاط الاقتصادي الكلي .

#### ٢-الموازنه العامه تقدير معتمد من السلطه التشريعيه :-

ان وجود تقديرات للإيرادات العامه و النفقات العامه، لا يكفي وحده لتكون امام موازنه عامه للدولة بل لا بد من أن يقترن هذا التقدير بموافقة او بإجازة من السلطه التشريعيه على هذا التقدير اي ان موافقة السلطه التشريعيه و اعتماد الموازنه العامه شرط اساسي لتنفيذ الموازنه العامه و بدون هذه الموافقه تبقى الموازنه مشروعاً مقترحاً غير قابل للتنفذ<sup>١٢</sup> .

<sup>١٢</sup> د/ خالد شحاته الخطيب و اخرون - اسس الماليه العامه- دار وائل للنشر -الطبعه الاولى ٢٠٠٣م-ص(٢٧٠)

### ج-الموازنة العامة خطه ماليه لسنة قادمه:

تعتبر الموازنة العامة من الناحية الاقتصادية و الماليه بمثابة خطة ماليه تعد في ضوء تفضيل في استخدامات محدد،على النحو الذي يكفل تحقيق اقصى إشباع ممكن للحاجات العامة ،خلال فتره زمنية قادمه هي السنه وهي بذلك لا تختلف عن أية خطه اقتصاديه تقوم على وضع تقديرات لكل من الإيرادات العامة و النفقات العامة، الأمر الذي يضيف عليها كذلك خصائص قانونيه و إداريه و سياسيه تتعكس بشكل واضح فيما تتطلبه من اجراءات، وما تقوم عليه تقديرات من قواعد و أسس .

### د-الموازنة العامة خطه سنويه لتحقيق أهداف المجتمع:

تضع الدوله خطه اقتصاديه شامله، ومن ثم تقرير الى جانبها السياسات و البرامج لتحقيق الأهداف التي وردت في خطة الشامله إلا ان الحكومه قد تنحرف بهذه السياسات و البرامج لتحقيق مآربها،فتضع البرنامج المناسب لإرضاء فئة او طبقه دون اخرى او تستخدم البرنامج لمصلحة السلطه الحاكمه لخوض احدى المعارك الانتخابيه، ولكن تأتي الموازنه العامه لتحديد المسار الصحيح الذي يؤدي الى تحقيق اهداف الخطه الشامله والذي يجب أن تلتزم به الحكومه، لتحقيق الأهداف السنويه المرحليه أملا في الوصول إلى الاهداف النهائيه المحدده للمجتمع فالموازنة العامه هي الإطار الذي ينعكس فيه اختيار الحكوميه لأهدافها البعيده، و أداه الحكومه الي تحقيق تلك الاهداف<sup>١٣</sup>

بعد إعداد موازنه الإنتاج تكون الخطوه التاليه هي إعداد موازنه المواد الأوليه و موازنه الاجور المباشرة والتكاليف الصناعيه غير المباشره، وتوضح المواد الاحتجاجات المطلوبه من كل ماده اوليه لكل قسم من اقسام المصنع، كما توضح ايضاً المشتريات المطلوبه من كل ماده من المواد الاوليه والحجم الامثل للمخزون إلى أدنى حد ممكن،ويترتب على زيادة حجم المخزون

<sup>١٣</sup> د/ خالد شحاته الخطيب و اخرون المرجع السابق، ص (٢٧٠)

بالمنشاه نفقات او اعباء إضافيه قد لا تظهر الفاترولكنها تمثل في فرص بديله كان يمكن استخدام الاموال المجمده في المخزون فيها، وعموماً يترتب على المخزون الذائد عن الحاجه مايلي :-

- ١- ظهور اقدم البضاعه المخزونه بسبب إحتمال ظهور منتجات او مواد جديده بديله لها .
- ٢-زيادة الأعباء الخاصه بالتخزين او الأمين على البضاعه المخزونه.
- ٣-تجميد اموال طائله في المخزون كان ان تستخدم استخدامات اخرى تحقق عائد للمشروع.
- ٤-زيادة حجم المخزون تزداد تكلفه الاعباء الاداريه المتعلقة باداره المخازن.

#### تقدير الاحتياجات الأخرى:-

بعد تحديد المواد المباشره التي يحتاج إليها برنامج الإنتاج تكون الخطوه التاليه هي اعداد موازنه الأجور المباشره، توضح هذه الموازنه العماله المطلوبه لإنتاج كل سلعه من السلع المختلفه بالكميات المتحقق عليها في موازنه الانتاج.

#### اسس التقدير المختلفه:-

تختلف اسس التقدير بالنسبه للعناصر المختلفه للمصروفات و الاعباء وهنالك بعض التكاليف التي يمكن تقديرها بواسطة الدراسات الهندسيه بينما تقدر بعض عناصر التكاليف الاخرى على قرارات الاداره<sup>١٤</sup>

#### دور الموازنه العامه للدوله:-

للموازنه العامه اهمية كبيره ليس من الناحيه الماليه و المحاسبيه فقط بل لها انعكاسات على مجمل الاوضاع الاقتصاديه و الماليه و السياسيه من حيث تعتبر مرأه الدوله الماليه و الاقتصاديه .

<sup>١٤</sup> د/احمد نور-المحاسبه الماليه و بحوث العمليات- مؤسسة شباب الجامعه ١٩٨٩م. -ص(١٠٠)

وتعد الموازنه برنامج عمل و مجهود كبير ومضى من العمليات الاداريه و المحاسبيه و التشريعيه لفته معينه ومقبله (فترة سنه ماليه قادمه)

ونظراً لكون هذه الموازنه برنامج عمل كبير فأن عملية اعداده تعتبر خطه منظمه ومتربطه لا تقدر به سلطه واحده فقط بل تشترك به السلطتين التشريعيه و التنفيذيه في اعداده.

الاطار العام للموازنه التخطيطيه في النظام المحاسبي:

قسم النظام المحاسبي الموازنه التخطيطيه الى ثلاثه موازنات على النحو التالي:-

### ١-الموازنه العينييه :

توضح هذه الموازنه الرنامج الانتاجي للوحده الاقتصاديه وتربطه بطاقتها الانتاجيه ووصف بأنها عينييه لأنها تتضمن تعبيراً كمياً عن الانتاج وعن مجموعه من العلاقات الفنيه وترجمتها الى قيم نقديه<sup>١٥</sup>.

### ٢-الموازنه النقديه:-

توضح هذه الموازنه المقبوضات والمدفوعات النقديه التوقفه للوحده الاقتصاديه، ومايترتب على هذه المقبوضات و المرفوعات من فائض او عجز نقدي مما يساعد على دراسة مركز السيوله في الوحده الانتاجيه.

### ٣-الموازنه الماليه:-

وهي تمثل الترجمه الماليه للموازنه العينييه بأعطاء الاخيريه قيماً نقديه بألاضافه الى

ايضاح الخطه التمويليه للوحده ومدى ماتحققه من نتائج<sup>١٦</sup>.

<sup>١٥</sup> د/اسماعيل ابراهيم جمعه واخرون-المحاسبه الاداريه ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات - كلية التجاره جامعه الاسكندريه -ص(١٩٦)

<sup>١٦</sup> د/عبدالباسط علي جاسم الزبيدي-الماليه العامه و الموازنه العامه للدوله و الرقابه على تنفيذها -المكتب الجامعي الحديث-٢٠١٥م.-ص(١٩١)

## اهمية اعداد الموازنه الرأسماليه:

لقد تضافرت مجموعه من العوامل لكي تجعل من قرار اعداد الموازنه الرأسماليه قرار ربما يكون من اهم القرارات التي تشغل بال الاداره الماليه للمنشأه، بل وابعد من ذلك تؤثر قرارات اعداد الموازنه الرأسماليه على جميع اقسام (ادارات) المنشأه بما فيهم قسم الانتاج، قسم التسويق، وقسم البحث، والتطوير، وغيرها، لذا يجب على جميع المديرين التنفيذيين بصرف النظر عن مسؤولياتهم الرئيسييه في المنشأه ان يعرفو كيف يتم اتخاذ قرارات اعداد الموازنه الرأسماليه<sup>١٧</sup>

### الحاجه للموازنات التقديرية:-

تعتمد جميع المشروعات بطريقه او بأخرى على التخطيط فالتصرفات العشوائيه تحقيقها مقدماً، وتحديد كفييه وماهو العمل المطلوب لتحقيق تلك الاهداف وقد يقترح بعض المديرين عدم استخدام اسلوب الموازنات التقديرية بسبب صغر حجم المنشأه . ان المدير يقوم بدور الرقابي بصوره متكامله مما يعني عدم الحاجه لاعداد موازنات تقديرية، ان اسلوب الموازنات لا يتناسب مع احتياجات المنشأه ولاشك ان هذه الاسباب ليست كافييه بدرجة كبيره لتجاهل اسلوب الموازنات التقديرية فعلى الرغم من اعداد الموازنات التقديرية يحتاج الى الوقت وجهد وتكاليف، الا انا تكلفه عدم استخدام اسلوب الموازنات التقديرية يفوق كثيراً تكاليف اعداد الموازنات

### تكاليف المشروع:-

يمكن النظر لعمليات المشروع من زاويه اخرى على انها عمليات :-

-انفاق

-ايراد

<sup>١٧</sup> د/فرد ويستون و اخرون -التمويل الاداري (الجزء الثاني)- دار المريخ للنشر-١٣٤١٣/٥١٩٩٣م-١٤٢٤/٥١٤٢٣م-٢٠٠٣م).- ص(٨٧)

نفقات المشروع وهي نوعان:-

١-نفقات رأسماليه:

وهي مبالغ كبيره يتم انفاقها مرات عده, ويترتب على ذلك الحصول على اصل ثابت, يستخدم ويسهم في تحقيق ايرادات للمشروع لمدته قد تدوم اطول

٢-نفقات اداريه :

وهي مبالغ صغيره تتفق بأستمرار, مثل فاتوره الكهرباء والمياه وبنزين السياره ومصاريف الشراء و البيع وايجار المحل و اجره العامل وهذا ينتج عنها ايرادات الشروع ومما سبق يتبين ان ايرادات المشروع تأتي عن طريقين :

-المصاريف الاداريه

-المصاريف الرأسماليه

ويحصل الربح اذا تفوقت الايرادات على مجموع هذين النوعين من النفقات وتحقق الربح دليل على نجاح المشروع وازدهاره وتقدمه وعكس ذلك فشل المشروع و اغلاقه<sup>١٨</sup>

تحديد وتحليل تكاليف المشروع:

١-تحديد وتحليل التكاليف الاستثماريه للمشروع.

التكاليف الاستثماريه للمشروع هي :

جميع التكاليف التي يتم انفاقها منذ لحظة ظهور التكاليف الاستثماريه للمشروع, وحتى بعد العمل في الانتاج او حتى انتاج أول قطعه وبيعها, فمثلاً تجارب التشغيل تعتبر جزء من التكاليف المبدئيه للمشروع وجميع هذه النفقات يتم انفاقها في السنه الصفرية (\*اي مثل بدء الانتاج بهدف البيع .

<sup>١٨</sup> د/مروه احمد-آخرون - الرياده و ادارة الشروعات الصغيره -الشركه العربيه المتحده للتسويق و التوزيع ٢٠١٤م.-ص(٢٠٧)

وعادة ما يتم تقديم وتحليل التكاليف الاستثمارية لبنود التاليه :

١-تقدير تكلفه الانشاء و التجهيزات المتعلقة بالاصول الانتاجيه الثابته مثل:

أ-تكلفه الاراضي = المساحه المطلوبه \*سعر المتر + رسوم التسجيل.

اما اذا كانت الارض مؤجره فإنها لا تدخل ضمن التكاليف الاستثماريه ولكن تدخل ضمن

تكاليف التشغيل .

ب-تكلفة المباني و الانشاءات :

حيث يتم دراسة للموضوعات المطلوبه للمباني و التشطيب و يضاف لها الرسوم الهندسيه

و الاشراف على التنفيذ.

تكلفة المباني =المساحه \* متوسط تكلفه المتر المربع الواحد + الرسوم .

ج- تكلفة الاثاث و المفروشات :

كأثاث الاداره و الاثاث الخاص بالانتاج و الحاسبات و الادوات المكتبيه

الطابعات....الخ

د- احتياجات النفقات الطارئه

هذا البند مخصص لمواجهة تغيرات اسعار البنود السابقه بسبب التضخم مثلاً او التقدير

و يتراوح ٥٪-١٠٪ من قيمة الاصل حسب طبيعة و درجة الثقه في التقدير.

٢- تقدير مصروفات التأسيس :

مثل تكاليف الرسوم الماليه و الترخيص وتكلفة اجراء الدراسات وتدريب العاملين و

الرعاية و الاعلان عن الشروع.

٣-تكاليف راس المال للبدء في دوره واحده لبدء التشغيل.

تحديد وتحليل تكاليف التشغيل :-

تمثل تكاليف التشغيل السنويه لكل المصروفات و النفقات التي تنفق مع بداية تشغيل المشروع اي مع السنه الاولى للتشغيل وطوال عمر المشروع الافتراضي وتحسب تكاليف التشغيل بعد نهاية مرحلة التجارب وع بدء التشغيل الفعلي .

**اهم بنود تكاليف التشغيل :**

١-تكاليف المواد الخام و مواد التعبئة و التغليف...

٢-الاجور و المرتبات :

-اجور العمال و المشرفين

- رواتب الاداره الوسطى و العليا

- المكافآت و الحوافز و العمولات

٣-تكاليف الصيانه

٤-تكاليف الايجارات.

٥-الضرائب

٦-الاهلاك

٧-تكاليف اقساط التأمين

**تحديد تكاليف التشغيل :-**

**أ-تكاليف متغيره:-**

هي التكاليف التي ترتبط بالانتاج وتتميز مع تغير حجم الانتاج مثل المواد الخام و الوقود

والضرائب...الخ

**ب-التكاليف الثابته:-**

هي تكاليف تبقى ثابتة لا تتغير مهما رجع الانتاج مثل الايجارات و الرواتب و تكاليف

الترخيص و الاهلاك .

ج- التكاليف شبه متغيره او شبه الثابته:-

وهي التكاليف التي يصعب الفصل فيها مثل تكاليف الصيانه واجور المشرفين و الرعايه  
والإعلان<sup>١٩</sup>.

---

<sup>١٩</sup> (د/شقيري نوري موسى و اخرون- دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثماريه -دار المسيره للنشر و التوزيع-الطبعه الاولى  
٢٠٠٩/٥١٤٢٩م-الطبعه الثانيه ٢٠١١/٥١٤٣٠م- الطبعه الثالثه ٢٠١٣/٥١٤٣٤م- ص (١٣٨)

## المبحث الثالث

### اهداف الموازنه التخطيطيه للمصروفات

مفهوم الموازنه التقديرية:-

تعرف الموازنه التقديرية بأنها الخطه الماليه التي تحدد المواد اللازمه لتنفيذ انشطه  
الوحده الاقتصاديه وذلك بما يؤدي إلى التعرف على النتائج المتوقعه عند فتره مقبله .

اهداف الموازنات التقديرية :

يساعد التفكير في المستقبل في استيعاب الحاضر وزياده تفهمه ويتحقق هذا الاستيعاب و  
التفهم عن طريق الربط بين ما يحدث في الحاضر وما يمكن ان يحدث في المستقبل و من  
تصرفات ,فإنها تهدف إلى تحقيق مايلي:

اولاً: التنسيق بين الاهداف المرجو تحقيقها و القرارات التي يتم اتخاذها في الحاضر على ضوء  
مايتوافر من خبره ابرزتها في هذا المجال احدث الماضي وما يتحمل توافر من ظروف في  
المستقبل، و التنسيق في هذا المجال ليس هدفاً في حد ذاته وإنما هو وسيله لتحقيق هدف  
الاستمرار في العمليه الانتاجيه بصوره اكثر كفاءة أو اكثر ملائمه في المستقبل .

ثانياً: تحليل نتائج النشاط، فعندما يصبح المستقبل في حكم التاريخ فلا شك أن قيمة الخبره  
المكتسبه في هذا المجال تتوقف على امكانيه مقارنة النتائج المحققه بالخطط التي كانت

مستهدفه، وتتم عمليه تحليل نتائج, النشاط عن طريقه مايلي :-

- مقارنة النتائج المحققه بالأهداف المخططة.
- مقارنة النتائج المحققه للفترة الماليه بما تحقق من نتائج في الفترات السابقه.

وعلى ذلك فإن الموازنه التقديرية تهدف الى التنسيق بين الاهداف بغرض استغلال الامكانيات المتاحة افضل استقلال ممكن في سبيل تحقيق الاهداف، من ثم فإنها تعد خطه للتنسيق وتوجيه سير العمل<sup>٢٠</sup> .

**الموازنه العامه للدوله هي :-**

البرنامج المالي الذي يتضمن مجموعه التقديرات المعتمده للإيرادات و المصروفات العامه عن سنه ماليه قادمه لتحقيق اغراض النشاط العام .

**وتهدف الموازنه العامه للدوله بصفه اساسيه لتحقيق :-**

١- الرقابه علي تحصيل الموارد من خلال مقارنة أبواب الموارد بالتقدير الموضوع لكل منها.

٢- التحقق من أن يكون الانفاق الفعلي في حدود الانفاق المقدر وفي الاوجه المخصصه لها

٣- تحليل الفروق الناتجه عن مقارنة الاستخدامات الفعلية بالاعتماد المخصصه للتعرف على

اسبابها وتحديد المسئوليه عنها<sup>٢١</sup>

**الانواع المختلفه للموازنات التقديرية :-**

تنقسم الموازنات التقديرية من زوايا مختلفه على النحو التالي :-

١- من ناحية المجال الذي تغطيه الموازنه التقديرية.

وتقسم الموازنات التقديرية من حيث الاعمال التي تغطيها الى موازنات تشغيله وتعطي هذه

الموازنات الاعمال العاديه للمشروع و الموازنات الرأسماليه وهيالتي تختص بالتخطيط

الاستثماري للمشروع بالانفاق الاستثماري بالقيام به .

---

<sup>٢٠</sup> د/محمد عباس بدوي و اخرون - المحاسبه الاداريه و دراسات الجدوى الإقتصاديّه -المكتب الجامعي الحديث ٢٠٠٩م. -ص(١٥٩)

<sup>٢١</sup> د/محمد عباس بدوي و د/ عبدالوهاب نصر- المحاسبه الحكوميه و القوميّه بين النظرية و التطبيق- المكتب الجامعي الحديث ٢٠٠٨م. -ص(٦٦)

٢- من ناحية الفترة الزمنية التي تغطيها الموازنات التقديرية .

تنقسم الموازنات التقديرية وفقاً لهذه المعيار الى موازنات تقديرية قصيرة الاجل وموازنات تقديرية طويلة الاجل وذلك بالنظر الى الفترة الزمنية التي تغطيها .

٣- من ناحية درجات التفاصيل التي تشملها الموازنات التقديرية .

ومن هذه الناحية تنقسم الموازنات التقديرية الى موازنات برامج وموازنات المسئولية فأنها تحدد الخطط من ناحية المسئولين عن التنفيذ<sup>٢٢</sup>

٤- من ناحية المرونه :-

وفي هذا المجال فإن الموازنات التقديرية تنقسم إلى :-

١-الموازنة التقديرية الثابته .

٢-الموازنة التقديرية المرنة او المتغيره.

وتبني الموازنه التقديرية الثابته على حجم انتاج واحد بينما تعد الموازنات المرنة على

اساس مجموعه متعدده من مستويات النشاط.

الرقابه عن طريق الموازنات التقديرية:-

تستخدم الموازنات التقديرية بواسطة العديد من الشركات الصناعيه والمشروعات التجاريه لتحقيق

وظيفه الاداره في الرقابه على اعمال المشروعات فالموازنات التقديرية تشمل على مستوى نمطي

للاداء لكل اجزاء المشروع وهذا المستوى النمطي للنشاط ينبغي مقارنته بالنشاط الفعلي بهدف

تحديد وتحليل الاغرافات التي تحدث بينهم وبحث العوامل التي ادت الى حدوث هذه الاغرافات

وفي ضوء هذه المقارنه يمكن للسلطات الاداريه العليا التي تتخذ القرارات اما لتحسن مستوى

الاداء الفعلي او لتعديل الموازنه التقديرية ويمكن بهذا التحقيق اكبر كفاءه ممكنه .

٢٢ د/عبد الوهاب نصر علي و د/شحاته السيد شحاته - مبادئ المحاسبه الاداريه -دار التعليم الجامعي ٢٠١٦م. -ص(٨٢)

وقد سبق لنا ان ذكرنا ان الموازنه التقديرية تمثل برنامج تنفيذي لخطه معينه ولهذا فأن هذا البرنامج المعد مقدماً يجب ان يقارن بمستوى التنفيذ الفعلي للخطه اذا كما ترغب في تنفيذ الخطه بأكبر كفاءه ممكنه وفي اقل وقت ممكن .

ويجب ان بيانات الخطه نفسها يجب ان تستخدم للمقارنه بالنتائج الفعلية وذلك فأن ليس من ضرورياً باستمرار فأن الخطه التفصيليه جيده غير مرتبطه بالتنظيم الوظيفي للمشروع، او اي خطه بتجميعيه معده للمشروع لا تصلح لاستخدامها في الرقابه وبناء على ذلك فإن بيانات الرقابه اكثر شدة من بيانات الخطه .

المتطلبات الاساسيه للنظام الرقابه عن طريق الموازنات التقديرية هي :-

١- تحديد دقيق للتنظيم وللوظائف الاداريه المختلفه وفي هذا التحرير ينبغي ان تكون خطوط السلطه المسؤله وضحه جداً.

٢- تحديد معايير عمليه تستخدم في اغراض التخطيط .

٣- دراسته تفصيليه لاهداف المشروع و الاقسام المختلفه فيه وللمشاكل المتوقعه وللعلاقات بين اقسام المصنع المختلفه.

واخيراً فإنه يجب ملاحظة اي نظام رقابه مهما كانت الصوره التي يأخذها وهو وظيفه من وظائف الاداره و الموازنات التقديرية ولا تعتبر نظام كامل للرقابه ولكنها تعتبر فقط جزء من النظام الكامل للرقابه.

**مسئولية اعداد الموازنات التقديرية:**

تتولي شئون الموازنه التقديرية في عدد كبير من الشركات لجنه تهتم عددياً من الاعضاء الذين يشاركونه في اعداد الموازنات التقديرية ومتابعة تنفيذها ويلاحظ ان هذه اللجنه تضع الخطوط العريضه للنظام بحيث تحقق التناسق بين الموازنات التقديرية المختلفه التي تتدها الوحدات التنظيميه، وقد ينشأ بينها من مشاكل لعرض الموازنه النهائيه على رئيس مجلس

الاداره او على مجلس الاداره ذات المصدقه عليها وقدارها في المنشآت الصغيره ويتم العمل كله بمعرفة المدير العام نفسه.

ويلاحظ هنا ايضاً ان القرارات المتعلقة بالموازنات التقديرية يتم اتخاذها عن طريق خطوط التنظيم المختلفه بينما لايعطي المصادقه النهائيه عليها إلا مجلس الاداره نفسه ويلاحظ ان الجهه التي تشرف علي اعداد الموازنات التقديرية يعلنونها في العاده مجموعه من المستخدمين وتخضع لاوامر المراقب المالي ويكون المراقب مسئولاً عن توزيع التعليمات اللازمه وليفيه استقالها ولذلك البيانات الستمده من خبره السابقه التي يمكن ان تخدم في اعداد الموازنات التقديرية بالاضافه الى ذلك فأن اللجنه تقوم بتجميع الارقام المتعلقة بالموازنه التقديرية فضلاً عن التأكد من الارقام تقدم في الميعاد الحدد لذلك وذلك قد نجد ان لجنة الموازنه التقديرية قد تقوم بجزء كبير من العمل المتعلقة بالموازنات التقديرية فعندما تتفق الادارات المختلفه على انتاجية العمل ومعدلات الاجور مثلاً تقوم اللجنه الموازنه التقديرية بحساب تكلفه الاجور بطريقه منفصله على اساس السلع او مركز المسئوليه وهذه ليست مهمه سهله مع ذلك فأنها تملك اولاً او قبل كل شيء الى تقديرات المشرفين على انتاج اي ان التنظيم يقوم بأعدادها ويعمل على السرعة و الدقه فكلاهما يشرف على مرفق حيوي وكلاهما مسئولاً علي محتوي هذه الرسائل<sup>٢٣</sup>.

#### الموازنات التقديرية للمبيعات:-

ويعتبر تحديد رقم المبيعات المتوقعه علي اصعب التقديرات من حيث الاعداد ويعتمد هذا التحديد على دراسة السوقيه التي يمكن ان تتم بأستخدام احد الاساليب التاليه .  
-تقدير المبيعات يستخدم النماذج البسيطه التي تعتمد على خبره و التقدير الشخصي.

<sup>٢٣</sup> د/عبدالوهاب نصرعلي و د/ شحاته السيد شحاته مبادئ -المحاسبه الاداريه -دار التعليم الجامعي ٢٠١٦م. - ص(٨٥)

ويتم تقدير الطلب المتوقع على منتجات المنشأه وفي هذه الحاله عن طريق حصد العوامل المؤثر على هذا الطلب وتتبع التطور التاريخي للطلب الدراسات يتم التنبؤ بمبيعات الصناعه وبعد ذلك تحديد نصيب المنشأه منها وفقاً للخبره السابقه و التطورات المتوقعه ويعتبر هذا الاسلوب من اكثر الاساليب شيوعاً في تقدير المبيعات في الحياه العمليه نظراً لبساطته وتجدر به ويشترط للحاجه في التقدير اسقرار الظروف الاقصاديه و الاجتماعيه في المجتمع الذي يعد فيه تلك التقديرات ويعاب على تلك النماذج انها تقند الاداره الموضوعيه التي تستند إليها.

#### تقدير المبيعات باستخدام اسلوب الاستقضاء :-

ويقوم هذا الاسلوب على استقضاء اراء مستخدمين السلعه ومسئول اقطاع كبير من الافراد عن ارائهم فيما يتعلق بالطلب على السلعه وقد يكون استقضاء مباشراً او غير مباشراً، وقد يعتمد على المقابلات الشخصيه و الاجابه على قائمه استقضاء وقد يتطلب من اداره المبيعات اعداد تقديرات المبيعات ويعاب علي هذا الاسلوب في تقدير المبيعات ارتفاع تكاليفه وصعوبه اجراء الاستقضاء المناسب في كل الاحوال .

#### تقدير المبيعات بأستخدام النماذج الرياضيه:-

وتعتبر النماذج الرياضيه ادق اسلوب بالمبيعات المتوقعه وذلك بشرط اعاده النظر في البيانات المستخدمه فيها لكل فترات دوريه وسنعرض هذا لاهم النماذج الرياضيه المستخدمه في تقدير المبيعات وهي تحليل السلاسل الزمنيه باستخدام طريقه المربعات منتج معين والزمن .  
وتعتبر موازنه الانتاج تقديراً للكميه التي تزعم المنشأه انتاجها خلال فتره الموازنه بعد الاخذ بالاعتبار سياسة للمبيعات و التخزين بالاضافه الى ذلك فإن تلك الموازنه استخدم لتوقيع عمليات الانتاج من السلع المختلفه ولهذا فهي تعتبر الاساس في بناء باقي الموازنات التقديرية

ويقع على عاتق المسؤولين بالاداره الانتاجيه مسؤليه تحويل موازنه المبيعات الى برنامج متكامل للانتاج بعد الاخذ في الاعتبار وجميع الاعتبارات المختلفه مثل ذلك الطاقه الانتاجيه وامكانية الحصول علي الموارد و سياسة الاداره فيها يتعلق بتوازن الانتاج خلال السنه و الاضافات الرأسماليه وسياسات التخزين .

وحتى يجب تخطيط الانتاج بطريقه سليمه فإنه يجب ان يتوفر لدى اداره الانتاج معلومات عن العمليات الصناعيه المطلوبه لكل منتج من المنتجات بالاضافه الى المعلومات الخاصه بطاقة كل قسم من الاقسام و الاستخدامات المختلفه في الحالات التي تطول فيها فتره الانتاج فإنه يجب اعداد جداول توضح التواريخ بدء الانتاج وتوزيع الانتهاء منه بالنسبه لكل نوع من المنتجات كما يجب اعداد جداول توضح تلك التواريخ بالنسبه لكل جزء منها من الاجزاء التي تكون فيها السلعه اذا كانت فتره الانتاج مختلفه بالنسبه لكل منها .

وتعد موازنة الانتاج الى اساسين :-

١- على اساس البرامج التي ترغب الشركه في تنفيذها .

٢- على اساس المسؤليه عن هذا التنفيذ .

وتهدف الموازنه التقديرية للانتاج على اساس البرامج الي ايضاح كافة الاهداف التي ترغب النشأه في تحقيقها ويمكن اعداد مثل هذه الموازنه على اساس خطوط الانتاج المختلفه بحيث توضح الانتاج المرغوب تحقيقه من كل منتج وكذا الايرادات و المصروفات المتعلقة بكل من السلع المنتجه وتنفيذ هذه الموازنه التقديرية وما يلحق بها من دراسات في دراسة التوازن بين كافة برامج المشروع .

اما الموازنه التقديرية للانتاج على اساس المسئوليه فتعرض خطط الانتاج بدلالة الاشخاص المسئولين عن تنفيذها .ومن ثم فهي تعتبر اداره للرقابه على المستويات الاداريه المختلفه داخل الهيكل الوظيفي للمشروع <sup>٢٤</sup>.

---

<sup>٢٤</sup> د/عبدالوهاب نصر علي و د/ شحاته السيد شحاته - المرجع السابق ص (٨٥)



## المبحث الاول

### مفهوم الموازنه العامه للدوله و تطورها

لقد ارتبط مفهوم الموازنه العامه للدوله، بتطور مفهوم ومضمون علم الماليه العامه، والذي ارتبط بدوره كما سبق بتطور دور الدوله في النشاط الاقتصادي .  
وبصفه عامه فإن الاصول التاريخيه للموازنه العامه للدوله ترجع الى عُرف تاريخي يتطلب ضروره الموافقه المسبقه للشعب على كيفيه جباية ايرادات الدوله، وكيفيه انفاق ما تم تحصيله من ايرادات على اوجه و مجالات و برامج انفاقيه محدد<sup>٢٥</sup>  
مفهوم وطبيعه النفقه الحكوميه العامه :-

وفقاً للفكره التقليدي للنفقه العامه، فإن النفقه العامه هي تلك النفقه التي تقوم كإنفاقها جهة عامه، و الجهه العامه يقصد بها احد اشخاص القانون العام و الذي قد تكون الدوله او احدى الهيئات و المؤسسات العامه ذات الشخصيه المعنويه المستقله وفي الدوله الاتحاديه قد يكون الشخص العام للحكومه المركزيه او احد تنظيماتها، وقد يكون حكومه الولايات او احدى تنظيماتها، وفي الدول الموحد<sup>٢٥</sup> فإن مجالس المحليات على مستوى المحافظه او على مستوى المركز او القرية جميعها تعد من اشخاص القانون العام .

المفهوم الذي ينفق مع الدور الحديث للنفقه العامه ويتكون من ثلاثه اركان رئيسيه وهي :-

-الركن الاول : كم من المال.

-الركن الثاني: ان يكون الامه بالاتفاق احد اشخاص القانون العام .

-الركن الثالث: ان يمون الغرض من الانفاق إشباع حاجه عامه .

وكل شرط من هذه الشروط يمثل شرطاً ضرورياً وليس شرطاً كافياً لاعتبار النفقه نفقه

عامه فألأمر يستلزم توفر جميع هذه الالركان معاً لإعبار النفقه العامه .

٢٥ د/سعيد عبد العزيز عثمان/عميد كلية التجاره و ادارة الاعمال - الماليه العامه -جامعة بيروت العربيه -الدار الجامعي ٢٠٠٨م-ص(٥٦٧)

تقسيمات النفقات العامه :-

بالرغم من تعدد وتنوع تقسيمات النفقه العامه او الحكوميه سواء على مستوى الكتابات الاقتصادية او الماليه او على المستوى التطبيقي على موازنات الدوله، الا ان هذه التقسيمات في مجملها النظري و التطبيقي نستند الى معيارين رئيسيين :-

المعيار الاقتصادي : ويتم الاستناد اليه عند تحليل الاثار الاقتصادية للنفقات العامه ومعرفة نتائجها الماليه، ونظراً للأهميه الذي يهتم به هذا المعيار فيتم الاعتماد عليه في إعداد الموازنات العامه الحديثه كموازنة التخطيط و البرمجه و الموازنه الصغيره....الخ.

المعيار الموضوعي : ويتم الاستناد اليه في تصنيف النفقات العامه لموازنة الدوله سواء في الموازنات العامه التقليديه او الموازنات العامه الحديثه و استناداً الى هذا المعيار يتم تقسيم هذا او تبويب النفقات العامه بالموازنه الى ثلاث تقسيمات :-

-التقسيم الاداري .

-التقسيم النوعي .

-التقسيم الوظيفي.<sup>٢٦</sup>

**تعريف الموازنه العامه للدوله:-**

وقد عرف القانون الفرنسي موازنه الدوله بأنها : "القانون المالي السنوي الذي يقدر ويجيز لكل سنه ميلاديه مجموع واردات الدوله واعباءها".

وعرفها القانون البلجيكي : "بأنها بيان الوردات و النفقات العامه خلال دوره الماليه ."

وعرفها القانون الامريكي : "بأنها صك تقدر فيه نفقات السنه التاليه وارداتها بموجب

القوانين المعموله بها عند التقديم واقتراحات الجبايه المعروضه فيها ."

**الموازنات العامه مجموعه من الخصائص منها م يلي:-**

---

٢٦ د/سعيد عبد العزيز عثمان/عميد كلية التجاره و ادارة الاعمال -المرجع السابق-ص(٥٦٧)

### ١-الموازنة العامة تقدر لاييرادات و نفقات الدوله عن فتره قادمه :

تتضمن الموازنه العامه للدوله توقعاً لارقام مبالغ النفقات العامه و الايرادات العامه لمدة لاحقه غالباً ماتكون سنه، يتطلب هذا الطابع التقديري للموازنه العامه اقصى درجات الدقه و الموضوعيه .

### ٢-الموازنه العامه تقدير من السلطه التشريعيه :

إن وجود تقديرات للايرادات العامه و النفقات العامه، لا يكفي وحده لتكون أمام موازنه عامه للدوله بل لابد من أن يقترن هذا التقدير بموافقة او بإجازة من السلطه التشريعيه على هذا التقدير اي انموافقة السلطه و اعتماد الموازنه العامه شرط اساسي لتنفيذ الموازنه العامه .

### ٣-الموازنه العامه خطه ماليه لسنه قادمة:

تعتبر الموازنه العامه من الناحيه الاقتصاديه و الماليه بمثابة خطه ماليه تعد في ضوء تفصيل اقتصادي، ويعبر عن اختيارات السياسيه و الاقتصاديه ويضمن تخصيص موارد معينه في استخدامات محدده على النحو الذي يكفل تحقيق اقصى اشباع ممكن للحاجات العامه .

### ٤-الموازنه العامه خطه سنويه لتحقيق أهداف المجتمع:

تضع الدوله خطه اقتصاديه شامله، ومن ثم تقرر الى جانبها السياسات و البرامج لتحقيق الاهداف التي وردت في الخطه الشاملة.

### ٥-الموازنه العامه عمل اداري مالي:

تتطلب الموازنه العامه مجموعه من الاجراءات الاداريه و الماليه و تتخذها السلطه التنفيذيه، حتى تتمكن من خلالها تنفيذ السياسه الماليه للدوله فالسلطه التنفيذيه هي التي تتولى عملية إعداد الموازنه العامه و تتولى فيما بعد اعتمادها من السلطه التشريعيه<sup>٢٧</sup>

٢٧ د/خالد شحاته الطيب - اسس الماليه العامه -استاذ في جامعه دمشق كلية الاقتصاد و جامعه العلوم التطبيقيه كلية الاقتصاد عمان. -ص(٢٧٠)

## النفقات العامة:

تعرف النفقة لغة بأنها ذهاب المال .

أما تعريف النفقة في الفكر القانوني الحديث انها مبلغ من النقود تدفعها الدولة او احد هيئاتها بقصد إشباع حاجة عامه .

تعد النفقات العامه من اهم الادوات التي تلعب دور كبير في الوقت الحاضر حيث تعد الاداره التي تستخدمها الدولة في تحقيق اهدافها الاجتماعيه و الاقتصاديه و السياسيه و نتيجة لتطور دور الدولة من ماليه محايد لا تؤثر في الاقتصاد العام للدولة وتترك لقوة السوق احداث هذه التأثيرات وتكتفي بمحدودية النفقات العامه نتيجة لقصور دور الدولة و الاعراض التي تسعى الى تحقيقها الا أن الامر لم يبقى على هذا الحال اذ تحول دور الدولة نحو التدخل في النفقات العامه تلعب في الوقت الحاضر دور كبير لتحول دور الدولة الى الدور التدخلية في صورة الرأسماليه و الاشتراكيه وحتى في ظل الماليه المعاصيره وكذلك نجد في اغلب الدول استمرت زيادة الانفاق العام نتيجة لعدة اعتبارات منها :

**اولاً:** أن التغيير في وظيفة الدولة ادت الى اتساع نطاق التدخل و تعدد الحاجات العامه و تحول الدولة من دوله مستهلكه اي منتجه .

**ثانياً:** إن النفقة العامه تعد من اهم الادوات التي تستخدمها الحكومه لتحقيق اهدافها الاقتصاديه و الاجتماعيه و السياسيه .

كل ذلك جعل النفقات العامه تلعب دور كبير ولغرض بينات ماهية النفقات العامه فإننا سنقسم هذا المبحث على النحو التالي :

**التطور التاريخي للنفقات العامه :**

تكس النفقات العامه تطور دور الدولة من الدولة الحارسه الى الدولة المتدخله ثم الدولة المنتجه والذي أدت بدوره الى تطور النفقات العامه التي مرت بثلاث مراحل كما يلي :

## المطلب الاول لمفهوم التقليدي للنفقات العامه :

اختصر الفكر المنادي بالفلسفه الفرديه على دراسة الجوانب القانونيه و الاداريه و الابتعاد على الجوانب الاقتصاديه لها، بحيث كان دور الدوله الرحسه حسب رأي الاقتصاديين.

## المفهوم الحديث للنفقات العامه :

نتيجة لتطور دور الدوله زادت اهمية النفقات العامه في الدراسات الماليه الحديثه لظهور جوانب متعدده وتمييزت بعدة خصائص هي كما يلي :

اولاً: إن النفقات العامه اصبحت لها مجموعه من الاثار الاقتصاديه و الاجتماعيه و السياسيه. ثانياً: اصبحت اداة رئيسيه في تحقيق التوازن الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي وليس المالي فقط.

ثالثاً اصبحت حجم النفقات تزداد بصورة مستمره لتكون قادره علي تمويل نشاطات الدوله المتزايد و الواسعه المدى.

## المفهوم المعاصر للنفقات العامه:

لم يعد دور الدوله الرأسماليه المعاصره قاصر على مجرد الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي، وانما تحقيقاً لزيادة معدل النمو الاقتصادي و القومي في جميع المجالات وهذا ما ادى الى زيادة وطبيعة دورها من ناحيه اخرى و اصبحت اداة رئيسيه لتدخل الدوله في جميع المجالات الاجتماعيه و الاقتصاديه و السياسيه إما في ظل الدوله الاشتراكيه او المنتجه التي تتحمل مسؤوليه النشاط الاقتصادي في مجموعه نتيجة لسيطرته الفعليه على وسائل الانتاج ازداد حجم النفقات العامه وخاصه في مجموعه الاقتصادي الذي يهدف الى توزيع موارد الانتاج بين مختلف الاستخدامات وتنسيق اوجه وعاء الضريبه ومصدر الضريبه الذي يقصد به المال الذي تدفع منه الضريبه وقد يكون مصدر الضريبه رأسمالي او دخلاً الا ان الدخل هو المصدر الرئيسي للضرائب فمعظم الضرائب على رأس لا تدفع من راس المال ذاته وإنما تدفع مما يدور

من ربح ومع ذلك قد يتطابق وعاء الضريبه احياناً مع مصدرها مثل الضرائب على الدخل و  
التي يكون وعاءها ومصدرها هو الدخل<sup>٢٨</sup>

---

<sup>٢٨</sup> د/عبد الباسط على جاسم الزبيدي /استاذ القانون المالي و التشريعي الضريبي – الماليه العامه و الموازنه العامه للدوله و الرقابيه على تنفيذها –كلية الحقوق جامعة الموصل ٢٠١٥م. -ص(٥٢)

## المبحث الثاني

### اهداف النفقات

الانفاق العام هو مجموعه المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فتره زمنية معينة بهدف اشباع حاجات عامه معينه للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة.

مع ملاحظه ان الحاجات العامه تختلف من دوله الى اخرى ,ومن مرحلة تاريخيه معينه الى مرحله اخرى .ويقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام، ترتبط باهداف السياسه الماليه المتفق عليها، و المرتبطه بدورها بالاهداف الاقتصاديه و الاجتماعيه للمجتمع<sup>٢٩</sup>.

#### تقسيمات النفقات العامه:-

ونقصد بالتقسيم عملية وضع هذه النفقات وتميزها عن غيرها من اقسام الفقات واساس التقسيم له عدة مزايا منها يعد الاداه التي تسهل مهمه اجهزة الرعايه في ممارسة عمل ورقابة الراي العام ولقد انقسمت النفقات العامه تقسيمات عديده اخذت بالاعتبار دور العوامل السياسيه و الاجتماعيه و الاداريه في التقسيمات :

#### ١-التقسيم الغير اقتصادي للنفقات العامه :

حيث ينقسم هذا النوع من النفقات العامه الى صورتين كما يلي :

#### اولاً : التقسيم الاداري للنفقات العامه :

وهو من اهم انواع التقسيمات التي عرفها النظام المالي وذلك لسهولة وبساطته والذي

يعتمد على التقسيم الهيكلي للاداره عند تقسيم النفقات العامه

٢٩ د/عبدالمطلب عبد الحميد - اقتصاديات الماليه العامه - الشؤون العربيه المتحده للتسويق و التوريدات ٢٠١٠م. - ص(١٩١)

ثانياً: التقسيم الوظيفي للنفقات العامه:

تتقسم النفقات العامه حسب الغرض أو الوظيفة المخصصه لها ويمكن أن تظهر هذه النفقات كما يأتي:

١- النفقه الاداريه :-

وهي عباره عن الأموال المنفقه لتسيير المرافق العامه كالرواتب للعاملين و إئتمان مستلزمات الاداره<sup>٣٠</sup>

٢- النفقه الاقتصاديه :-

وهي الاموال المنفقه على المشاريع الاقتصاديه (إنشاء مشاريع البنى التحتيه، الاقتصاديه الوطني، الطرق و الجسور و غيرها).

٣- النفقه الاجتماعيه :-

وهي الاموال المنفقه لتقديم الخدمات الاجتماعيه كقطاع التعليم و الاسكان و غيرها .

٤- النفقه الماليه :-

وهي المبالغ النقديه المخصصه لسداد الدين العام و فوائده .

٥- النفقه الدفاعيه :-

وهي الاموال المنفقه لأغراض التسلح و القوات المسلحه و المعده لأغراض الأمن و الدفاع

الداخلي و الخارجي .

أنواع الانفاق :-

تلخص الموازنات السنويه انواع الانفاق التي تتولاها الدوله ومصادر تمويلها حيث تتم

اجازة هذه الموازنات بواسطة المؤسسات التشريعيه و البرلمانيه للدوله، بحيث تكون كل ايرادات

---

٣٠ د/عبد الباسط علي جاسم الزبيدي - الماليه العامه و الموازنه العامه للدوله و الرقابه على تنفيذها -المكتب الجامعي الحديث --ص(٣٥)

و مصروفات الحكومه معلنه في اطار عمليات الموازنه كما يجب في ماده (١٩٧) الفقره (٢) التي اشدت اليها سابقاً وتحتوي الموازنات على اهم مكونين هما :-

أ-ابواب الانفاق :-

وتعتبر النفقات عن مجالات استخدام الموارد الماليه المعتمده في الموازنه وهي بتعبير اخر تمثل الوظائف و الواجبات ذات الاولويه التي ستقدرها الدوله في العام المالي المعين، منظوراً اليها من جهة النفقات المخصصه لها في الموازنه العامه وهي تشمل الاتي :-

١-تعويضات العاملين

وهي تشمل المرتبات و الاجور و المساهمات الاجتماعيه للانشطه و الاعمال التي تقوم بها الحكومه.

٢-دعم السلع و الاستراتيجيه: مثل المواد البترولييه و القمح و السكر .

٣-الاعانات و رسوم الاشتراك في المنظمات الدوليه .

٤-اقتناء الاصول غير الماليه

وتمثل الاعتمادات الماليه المقدره لتمويل برامج و مشروعات التنميه القومييه في العام

المالي

ب-مصادر الايرادات :-

وهي تحدد الموارد التي تستخدمها الدوله في تمويل نفقاتها المقرره في الموازنه و تتمثل

في الاتي :-

١-المنح التي تحصل عليها الحكومه من الدوله او المنظمات الصديقه .

٢-دخل الملكيه وتمثل تيرادات اهلاك الدوله .

٣-رسوم خدمات و عوائد جليله و رسوم تركيز سلعة السكر .

٤- مبيعات السلع و الخدمات .<sup>٣١</sup>

### مرتببات التقاعد و الضمان الاجتماعي :-

وهي المرتببات التي تدفع لمن سبق العمل في خدمة الدولة و القطاع العام وهي نوعين

هما:

#### ١- مرتببات التقاعد:

توجب العدالة ويفرض المنطق ان من اقسى عمره في خدمة الدولة بوظيفه على الملاك الدائم او اصيب بجادث اقعده عن العمل او وصل الى عمر لا يستطيع فيه مواصلة العمل بموجب دفع مرتب تقاعدي يدفع له بشكل دوري و فضلاً عن مكافأة نهاية الخدمه التي تدفع له مره واحده عند إحالته الى التقاعد وهو ما حرص المشروع العراقي على القيام به في قانون التقاعد الموحد رقم(٢٦) لسنة ٢٠٠٦م بالرغم من عدم التزامه بالكتب من القواعد المنشوده و خاصه مراعاة تكاليف المعيشه .

#### ٢- مرتببات الضمان الاجتماعي :

بدوافع العدالة الاجتماعيه و حرصها على النسيج الاجتماعي و تثميناً لها قام به العاملون لدى القطاع الخاص و العاملون لدى الدولة بصفه عمال وفي مقابل ما تم دفعه من اشتراكات من العمال و اصحاب العمل لصديق الضمان الاجتماعي، فقد اقرت الدولة دفع مرتببات تسمى بمرتببات الضمان الاجتماعي للذين اصيبوا بجادث او تعرضوا لامراض اقعدهم عن العمل او وصلوا سناً لا يستطيعون معها الاستمرار بالعمل فضلاً عن مكافأة نهاية الخدمه التي تدفع مره واحده و تعد هذه المبالغ نفقات عامه مصدر الالتزام هو القانون، وقد صدر في

٣١ د/احمد مجزوب احمد على -الاقتصاد السوداني -بين المتطلبات العمليه و الاختيارات السياسيه -هيئة الاعمال الفكرية ٢٠١٣م-ص(٣٣)

العراق قانون التقاعد و الضمان الاجتماعي للعمال رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١م الذي وجهت له عدد انتقادات التي وجهت لقانون التقاعد المتعلقة بعدم مراعاته تكاليف المعيشة.<sup>٣٢</sup>

#### ١- الإعانات :-

تشكل الاعانات المثل الحي للاراده المنفرده للدوله او اشخاص القانون العام الداخلي، حيث تعد من مصدر الالتزام بالنفقة العامه، وبهدف النظر عن السبب و الغايه من وراء عملية دفعها للمستفيدين منها، فإن إعانات الدوله تدفع مقابل مباشر، وقد دفعت اسباب عده الدوله الى استخدام الاعانات كصوره من صور الانفاق العام :

#### اولاً : الاعانات الدولييه :

وهي الاعانات التي تقوم فيها الدوله الى دوله أخرى او منظمه دوليه او اي شخص من اشخاص القانون الدولي العام و الى اي جماعه او فرد خارج حدود اقليمها ولا بد ان يكون من غير مواطنيها، ونتيجة لازدياد العلاقات الدولييه و تشغيلها فقد ازداد الجو الدولي الى دفع الاعانات الدولييه لدوافع شيء منها دعم ديمقراطية الدول و المساعدة للدول التي تتعرض للكوارث الطبيعيه كالفيضانات و الزلازل وغيرها ويلاحظ على الاعانات انها تكون ذات صبغه انسانيه ولكن تكون بصوره اغلب ذات صبغه سياسييه عندما يكون هناك دافع سياسي من وراء دفعها .

ثانياً :الاعانات الوطنييه: على العكس من الاعانات الدولييه فأن الاعانات الوطنييه هي التي لمواطني الدوله بهدف النظر عن محل إقامتهم، سواء اكانوا يقطنون في اقليمها مالم يكونوا يقطنون في مجتمعات لاجئين ويكون الدفع الاعانات الوطنييه لكون النفقات اداة من ادوات السياسييه و الماليه و الاقتصاديه و الاجتماعيه و البلاد بهدف تحقيق المشروعات الانتاجيه

٣٢ دعبالباسط علي جاسم الزبيدي (استاذ القانون المالي و التشريعي للضرييه - المالي العامه و الموازنه العامه للدوله و الرقابه على تنفيذها -كلية الحقوق / جامعة

الوصل -دار النشر - المكتب الجامعي الحديث ٢٠١٥م. -ص(٤٠)

العامة او الخاصه على التقليل من تكاليف الانتاج او ان تدفع مباشرة للأفراد للتحكم في حجم الطلب او حل بعض المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد.<sup>٣٣</sup>

---

٣٣ د/عبدالباسط علي جاسم الزبيدي استاذ القانون المالي و التشريعي للضريه -مبحث سابق- ص(٤٠)

## المبحث الثالث

### اهمية النفقات

ارتبط حجم الانفاق العام في اي مجتمع من المجتمعات بالعديد من العوامل اهمها الفلسفه الاقتصاديه التي تؤمن بها المجتمع و الظروف الاقتصاديه و السياسيه و الاجتماعيه السائده .

ومن خلال الملاحظات الاستقرائيه عن حجم الانفاق العام سواء كان الدول المتخلفه يتضح ان نسبة الانفاق العام / الناتج القومي قد اجرت اتجاها متزايداً خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فقد اقتربت تلك النسب الى ٥٠٪، ٥٠.٩٪، ٤٩.٥٪، في كل من السويد و الدنمارك و فنلندا و فرنسا و إيطاليا على التوالي .

كما تراوحت بين الانفاق العام في المتوسط بين ٢٠٪، ٣٢٪، في الدول الناميه في حين تراوحت تلك النسب بين ٣٠٪، ٤٠٪ في الدول المتقدمه خلال الفتره من ١٩٧٢م-١٩٩٢م.

وفي الواقع تغتصر ظاهرة تزايد النفقات العامه على الدول المتقدمه فقط بل ايضاً على الدول الناميه بل انها اصبحت ظاهره عامه يتضح ان ظاهرة الزياده في الانفاق ترجع الى واحد او اكثر من العوامل الماليه :

-مجموعه العوامل الاقتصاديه .

-مجموعه العوامل الاجتماعيه .

-مجموعه العوامل الاداريه و السياسيه<sup>٣٤</sup> .

اهمية النفقات العامه :

يعد موضوع توزيع الدخل القومي من الموضوعات العامه، ليس فقط في مجال الدراسات الاقتصاديه و الاجتماعيه و السياسيه وإنما كذلك في مجال الدراسات الماليه فهو

<sup>٣٤</sup> سعيد عبد العزيز - الماليه العامه مدخل تحليلي معاصر -جامعة بيروت العربيه - الدار الجامعيه ٢٠٠٨م. -ص(٤٨٥)

يرتبط بعلاقة و تنبوء مع نظرية الانتاج ,و يتوقف على الفلسفه الاقتصاديه و السياسيه التي تثبتها الدوله .

ويقصد بإعادة توزيع الدخل القومي تغير حالة توزيع الدخل القومي عن طريق تدخل الدوله، بأستخدام الوسائل الماليه وغير الماليه، اي ان اعاده التوزيع تتطلب المقارنه بين حالتين، حالة يتم فيها توزيع اولى للدخل، تتدخل الدوله لتغير هذه الحاله، الى حاله لا تقم فيها الدوله بإجراء تغيير في التوزيع<sup>٣٥</sup>.

### التقسيم الاقتصادي للنفقات العامه :-

تنقسم النفقات العامه وفقاً للمعاير الاقتصاديه الى مايلي :-

#### أولاً:

معاير علاقة النفقه بالثروه القوميه :-

هي عملية دور النفقه العامه في تكوين رؤوس الاموال المستحقه وتأخذ صورتين اما يأتي :-

#### ١- النفقه الجاريه :

هي النفقات تصرف لضمان سير المرافق العامه و الاجور و الراتب اي نفقات تصرف في سبيل نقطه الحاجه اليوميه للدوله و المحافظه على جهازها الاداري وليس في سبيل زياده رأس المال المادي كنفقات الملابس و المأكّل .

#### ٢- النفقات الرأسماليه (الاستثماريه) :-

وهي النفقات التي تصرف لزياده الانتاج (السلعي و الخدمي ) أي تخصصها الدوله للحصول على المعدات اللازمه لضمان زياده الانتاج القومي .

ثانياً: معاير علاقة النفقه العامه بأستخدام القوه الشرائيه ونقلها وتنقسم الى ما يلي :-

<sup>٣٥</sup> د/ خالد شحاته الخطيب و د/ احمد زهير شاميه -اسس الماليه العامه -مدار وائل للنشر، الطبعة الاولى ٢٠٠٣م. -ص(١٠٤)

## ١- النفقة الحقيقيه :-

هي النفقات التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الناتج القومي و النفقات العامه اي إن الدوله تخصص أموالها للحصول على السلع و الخدمات اللازمه .

## ٢- النفقات التحويلييه :

هي النفقات التي تحصل على السلع و الخدمات مقابل انفاقها اي تحول من طبقه إجتماعيه إلى اخرى فهي لا تحقق زياده في القوه الشرائيه في الدخل القومي بل تحول القوه الشرائيه بين الادراه وتقسم هذه النفقات إلى ثلاث انواع هي :-

### ١- النفقات التحويلييه الاجتماعيه :-

وهي النفقات التي تمنح لرفع مستوى معيشة بعض الافراد و الطبقات الاجتماعيه مثل المخصصات الاجتماعيه مثل مخصصات الوجيه و الاطفال و إعانات المريض و العجز و البطاله و الرعايه الاجتماعيه للمراه .

### ٢- النفقات التحويلييه الاقصاديه :-

هي الاعانات التي تمنح لبعض المشروعات الانتاجيه وبعض فروع الانتاج، هدف تخفيض نفقات الانتاج وتصديق المنتجات .

### ٣- النفقات التحويلييه الماليه :-

هي الاعانات المخصصه لسداد الدين العام و فوائد الاموال المخصصه لشراء السندات الحكوميه .

النفقات العامه من حيث نطاق سرياتها :-

هي النفقات التي تأخذ صورتين وهي كما يأتي :-

اولاً : النفقات القومييه المركزيه :-

وهي التي يوجد لها تخصص في موازنة الدولة العامه ويكون السبيل من النفقه انفاقها تحقق العليا للدولة .

### ثانياً: النفقات الاقليميه :-

وهي نفقات يوضح لها تخصص مالي في الميزانيه الخاصه وتقصر بأن تكون النفقه محليه اي تخصص لأي او بلديه معينه للأنفاق عليها <sup>٣٦</sup>.

### الاسباب الحقيقيه لزيادة النفقات العامه:

#### اولاً : أسباب ادارية:

نتيجة لتوسع دور الدولة و إزدیاد التدخل في الحياه الاقتصاديه ازادت المرافق الاداريه العامه ادى إلى زيادة اعداد الموظفين و ضرورة توفير مستلزمات العمل الإداري بما يواكب هذا التزايد مما يفسر لنا الزيادة الواضحه في الانفاق .

#### ثانياً:الاسباب الماليه:

بسبب تحول الافكار الاقتصاديه نحو الدعوه إلى ضرورة ان تتوع الدوله من مواردها الماليه و اللجوء إلى الاقتراض سواء الداخلي أم الخارجي فقد أصبحت عملية تسديد الدوله لديونها تمثل رقم مهماً من النفقات العامه .

#### ثالثاً:الاسباب الاقتصاديه :

من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الزيادة المستمره في النفقات العامه هي زيادة الدخل القومي وتغير دور الدوله و التنافس الاقتصادي الدولي كما يأتي :-

#### ١-زيادة الدخل القومي .

#### ٢-التطور الفعلي لدور الدوله من الحياد إلى التدخل .

#### ٣-التنافس الاقتصادي الدولي .

<sup>٣٦</sup>د/ خالد شحاته الخطيب و د/ احمد زهير شاميه - مرجع سابق .ص(١٠٤)

#### رابعاً: الاسباب الاجتماعية :-

بسبب ميل السكان في الوقت الحديث لتركيز السكن في المدن و المراكز الصناعيه ادى إلى زيادة النفقات العامه المخصصه للخدمات التعليميه و الصحيه و الثقافيه و الكهرباء و الماء... الخ ويمكن أن نذكر أسباب اخرى زياده كما يأتي :-

١- زيادة عدد السكان .

٢- نمو الوعي الاجتماعي .

خامساً : الاسباب السياسيه :-

١- انتشار المبادئ الديمقراطيّه:-

يترتب على انتشار مبادئ الديمقراطيّه تعمق مسؤوليه الدوله اتجاه الافراد من حالة العزله في العلاقات الخارجيه وفي جميع الدول التي تأخذ بنظام تعدد الاحزاب ويدفع أصحابها إلى الأسراف و المزايدات الانتخابيه كل ذلك يؤدي لزيادة النفقات .

٢- زيادة نفقات التمثيل الخارجي :-

أدى تطور العلاقات الدوليّه في الأونه الاخيره وكثرة عدد المدن الى اتساع مدى التمثيل الدبلوماسي من جهة، و تطور دور الدوله في المنظمات الدوليّه و الاقليميّه من جهه اخرى فضلاً عن واجبات التعاون بين الدول ادى هذه الزياده .

سادساً : الاسباب العسكريّه :-

أدى انتشار الحروب منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى زيادة النفقات بصورة ملحوظه اذ غالباً ما تصل النفقات العامه إلى نصف موازنه الدول وخاصه في أوقات الحروب ويمكن أن نرجع ظاهرة زيادة النفقات في الحروب<sup>٣٧</sup>.

<sup>٣٧</sup>د/ خالد شحاته الخطيب و د/ احمد زهير شاميّه- مرجع سابق - ص(١٠٤)



## الفصل الثالث

### مدخل:

تأتي أهمية موازنة العام ٢٠٢٠ باعتبارها الموازنة الأولى في ظل حكومة الفترة الانتقالية والتي تبنى على أولويات برامج محددة باستصحاب ما جاء بالوثيقة الدستورية وأولويات مجلس الوزراء الإنتقالي وبرنامج قطاع التنمية الاقتصادية بالتركيز على برامج إحلال السلام وتحسين معاش الناس وتأهيل البنى التحتية وإصلاح الخدمة المدنية وتهيئة وتعزيز البيئة المؤسسية لتثبيت وتصحيح مسار الاقتصاد الكلي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتي تتطلب توفير موارد مقدرة وحقيقية وانتهاج سياسات راشدة وإدارة محكمة.

### منهجية إعداد مقترحات الموازنة:

- الموجهات العامة المجازة من مجلس الوزراء ومؤشر الأداء الفعلي التقديري للعام ٢٠١٩م
- الإعداد على أساس موازنة البنود لحين توفر الشروط والمتطلبات التقنية والفنية اللازمة والبيئة المواتية لتحقيق موازنة البرامج والأداء.
- الإعداد على أساس هيكل الحكومة الإنتقالية على المستوى الولائي والمحلي.
- دعم وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص وحصر أنشطة الحكومة الاقتصادية في تأسيس وتأهيل البنى التحتية وتوفير السلع والخدمات التي يعجز القطاع الخاص عنها.
- مراعاة توافق الموازنة مع متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٠/٢٠٣٠ والمتمثلة في القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد والمساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والصرف الصحي، الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الحد من أوجه عدم المساواة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الإستهلاك والإنتاج المسؤولين،

العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة في البر، السلام والعدل والمساواة القوية وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

- مراعاة الاتساق بين الموازنة والموارد المتاحة.
- تراعي المحليات عند إعداد مقترحاتها لصندوق التنمية المحلية احتياجاتها للكتاب المدرسي والإجلاس والمعدات الطبية للمراكز الصحية كأولوية قصوى.
- تحقيق مبدأ شمولية الموازنة بهدف معرفة الإنفاق الكلي والتنموي القطاعي والجاري على المستوى الولائي، المحلي، الهيئات .... الخ وذلك لتسهيل عملية التحليل والتخطيط.

### الموجهات العامة:

- تحسين معدلات النمو الاقتصادي.
- رفع معدل الجهد المالي والضريبي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي مع العمل على إحتواء آثاره على الفئات والشرائح الضعيفة.
- الاهتمام بالإصلاح المؤسسي والاستمرار في تنفيذ إعادة هيكلة الجهاز التنفيذي بالحكم بالولائي والمحلي.
- ترتيب الأولويات في الإنفاق الحكومي بالتركيز على إكمال المشروعات المستمرة خاصة المرتبطة بالإنتاج وزيادة الصادرات وتوفير الخدمات الإجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والمياه والبنى التحتية.
- تحسين أجور العاملين والإستمرار في سياسة إزالة المفارقات.
- ترشيد وضبط الإنفاق الحكومي.

الأهداف العامة والسياسات والإجراءات لموازنة العام ٢٠٢٠م

أولاً الأهداف العامة والأولويات:

تحقيق الأهداف الإستراتيجية لبرنامج الحكومة الإنتقالية المتمثلة في:

- إنشاء صندوق للسلام ومخاطبة جذور المشكلة السودانية ومعالجة آثارها خاصة المناطق الأقل نمواً.
- تطبيق برنامج اقتصادي واجتماعي ومالي وإنساني لإيجاد حلول للقضايا المرتبطة بمعاش الناس.
- مكافحة الفساد وترسيخ دعائم الشفافية والمساءلة وسيادة حكم القانون.
- دفع النشاط الاقتصادي لجذب الاستثمار.
- التمثيل العادل والمستحق في هياكل الحكم وتعزيز حقوق النساء.
- إصلاح أجهزة الدولة بما يعكس استقلاليتها.
- توفير خدمات الصحة والتعليم والسكن والضمان الاجتماعي.
- تعزيز دور الشباب وتوسيع الفرص في كافة المجالات.
- مناقشة قضايا الحكم والعلاقة بين المركز والولايات عند عقد المؤتمر القومي الدستوري قبل نهاية الفترة الإنتقالية.
- أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٠ - ٢٠٣٠ م.

## ثانياً: السياسات والإجراءات:

- الإصلاح الضريبي لتحقيق:
  ١. العدالة الضريبية.
  ٢. توسيع المظلة الضريبية لمنع التسرب والفاقد في العائد الضريبي.
- تحديث قواعد البيانات للإيرادات الذاتية بالإضافة إلى مراجعة كافة القوانين المصاحبة والأوامر المحلية لمشروع الموازنة مع الإلتزام التام بعدم وضع أي زيادات في الرسوم المباشرة على المواطن.
- التوسع الأفقي في الإيرادات الذاتية واستتباط مواعين إيرادية حقيقية جديدة (جهاز التحصيل الموحد).

- الرسوم الإدارية تقدر وفق فئات رسوم الخدمات المقدمة والسلع المباعة مع مراجعة فئاتها لتتناسب مع التكلفة.
- تعزيز استيعاب الموارد الأخرى مثل القروض المحلية والمنح الرأسمالية.
- تنمية الموارد بما يكفل الإيفاء بمتطلبات الإنفاق العام.
- إعداد مقترحات تعويضات العاملين وفقاً للأعداد المحلية للعاملين مع الإلتزام بالقوانين واللوائح والمنشورات الصادرة بهذا الشأن من ديوان شؤون الخدمة.
- الإلتزام بسداد تعويضات العاملين بكافة أجهزة الدولة كأولوية قصوى.
- استيعاب المتغيرات التي تطرأ على الأجور.
- رصد إلتزام الحكومة نحو المعاش والتأمين الصحي حسب القانون.
- تقدير تكلفة الوظائف المراد شغلها للعام ٢٠٢٠م وفق الاحتياج الفعلي بكل وحدة.
- ضبط تعويضات العاملين بتمويل الوظائف المشغولة فعلياً.
- المراجعة الدورية للأجور للوصول للتطبيق الأمثل لتنفيذ الضوابط.
- إعداد المقترحات وفقاً للأهداف والأنشطة لكل وحدة.
- إعداد تقديرات السلع والخدمات على أساس التكلفة الحقيقية.
- دعم وتطوير قطاع التشغيل المنتج.
- مواصلة الجهد لدعم القطاع التعاوني المنتج.
- دعم قطاع السياحة والخدمات.
- انتهاج وتطبيق سياسة التعليم للجميع عبر برامج محو الأمية والتدريب المهني الحرفي.
- توفير الخدمات الصحية والعلاجية للجميع.
- المساهمة في تخفيف حدة الفقر بالولاية.

ثالثاً: الإصلاح الاقتصادي:

إن العمل على حسن إدارة الموارد الاقتصادية واستغلالها الاستغلال الأمثل هو السبيل الوحيد للنهضة والتطور وبناء اقتصاد وطني يقوم على زيادة الانتاج بتحسين سبل العيش وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

### الأهداف:

- تعزيز وتقوية البنية التحتية للاقتصاد.
- تشجيع الصناعات التحويلية باستخدام التكنولوجيا الحديثة والمناسبة.
- تحقيق ولاية وزارة المالية على المال العام.
- زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.
- خلق بيئة مساعدة للقطاع الخاص لتوفير الاستقرار الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال التي تسمح بتدفق الاستثمارات.
- زيادة الإنتاج والإنتاجية واستغلال التقنيات الحديثة.

### السياسات والإجراءات:

- تعزيز الانفاق على مشروعات التنمية الولائية الاستراتيجية.
- ضبط وتوجيه التمويل المصرفي بما يحقق تقديم خدمات أفضل للمواطن بجانب دفع عملية الاقتصاد.

### سياسات إصلاح قطاع الإنتاج والإنتاجية:

- زيادة إنتاج وتوفير السلع الاستراتيجية الضرورية واليت تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي مثل القمح، الذرة، الحبوب الزيتية، والسكر والأرز .... الخ.
- تنمية وتطوير قطاع التعدين التقليدي.

- تطوير وتحسين البنيات التحتية التي تدعو قطاعات الانتاج في مجال الطرق والجسور ومياه الري والكهرباء والاتصالات وتوسيع مواعين التخزين مع التركيز على طرق الإنتاج (الطرق الزراعية).
- الاهتمام بالبيئة وصيانتها والتنوع الإحيائي وإنفاذ برامج الاستزراع السمكي.
- توجيه الإنتاج الريفي لزيادة الصادرات السلعية وتشجيع التصنيع الزراعي والبستنة.
- توطین صناعة مدخلات الانتاج من البذور والأسمدة والمبيدات والآليات الزراعية لخفض تكاليف الإنتاج وزيادة تنافسية الصادرات.
- التركيز على المشروعات ذات العائد الكبير والسريع والصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية والحيوانية والعمل على تحقيق الأهداف الإنتاجية.
- إعادة تأهيل المشاريع الزراعية المروية مع توفيق أوضاعها لإدارتها بصورة اقتصادية فعالة مع الاهتمام بالجمعيات الزراعية.
- الاستمرار في كهربة المشاريع الزراعية الخصوصية.
- توفير الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم وتوفير مياه الشرب النقية.
- الاستمرار في مشروعات حصاد المياه.
- توسيع وتنوع مصادر وتنوع مصادر الطاقة لخفض تكلفة الإنتاج والاستفادة من سبل ووسائل وتقنيات الطاقة الشمسية والطاقة البديلة الأخرى.
- الاهتمام بمراكز البحوث العلمية والتقانة والتوسع في البرامج البحثية الداعمة لزيادة الإنتاج والإنتاجية وفق البرامج ذات الأولوية.

#### رابعاً: محور تحسين معاش الناس:

- الإلتزام بالضوابط الإحصائية والتقنية للإستفادة من التسهيلات التي تقدم في مجال خفض الفقر.

- التعاون بين مستويات الحكم الولائي والمحلي لضبط الأسواق واتباع صيغ تسمح بالربط المباشر بين المنتج والمستهلك خفضاً للأسعار ومحاربة الوسطاء مثل تفعيل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والإنتاجية.
- تخفيض حدة الفقر وسط الشرائح الفقيرة من خلال:
  ١. توسيع قاعدة التغطية الشاملة للرعاية الصحية الأولية والتأمين الصحي.
  ٢. توفير خدمات التمويل الأصغر للمجتمعات القاعدية ورفع معدل تشغيل الخريجين والشباب والمرأة وتحسين المستوى المعيشي.
  ٣. تعميم مفهوم الصحة للجميع.
  ٤. إعطاء الأسبقية لتغطية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.
  ٥. زيادة فعالية مشروعات العون الإنساني ودرء الكوارث.

#### خامساً: محزر إصلاح أجهزة الدولة:

- التأكيد على أن المعيار الوحيد للتوظيف والترقي في المؤسسات المدنية هو الكفاءة والإبداع والإبتكار.
- تطوير الوظيفة العامة للوصول إلى خدمة مدنية مؤهلة مدربة تستخدم التقنية وفق أعلى معايير الجودة والتميز.
- استكمال قاعدة بيانات الخدمة المدنية بهدف إعطاء الأجر المتساوي للعمل المتساوي.
- تعظيم دور الوحدات الولائية والمحلية لقيادة الجهاز التنفيذي بما يعرف بإعادة هندسة الإجراءات.

#### سادساً: محور سيادة حكم القانون:

- المحافظة على نظم حكم راشد يرسى دعائم العدالة ويحقق المشاركة الشعبية الإيجابية.
- تحقيق السلام والسلم الاجتماعي وتمكينه واستدامته.

- وضع وتطبيق ضوابط المؤسسية والشفافية والمساءلة وتوفير كامل مطلوبات خطط الدولة لمحاربة الفساد بإغلاق كافة أبوابه.
- تقوية وتأهيل المراجعة الداخلية وبناء قدراتها البشرية والمؤسسية لتطلع بالدور المنوط بها.
- مراجعة التشريعات والقوانين لتواكب الوثيقة الدستورية والمتطلبات الدولية والإقليمية.
- إعادة تنظيم أجهزة الدولة على كافة المستويات وزيادة فعالية المتابعة والمساءلة والمحاسبة والشفافية في المشتريات الحكومية (سلع وخدمات) والاتفاقيات الحكومية مع القطاع الخاص وفقاً لمعايير النزاهة والجودة.

### التحديات التي تواجه موازنة ٢٠٢٠م

- تعزيز السيادة الوطنية وبسط الأمن والعدل وتحقيق السلام واستدامة وتعزيز الحرية وتحقيق الوحدة الوطنية والمشاركة الفاعلة في بناء الوطن ومعالجة جذور مسببات النزاع والصراعات.
- استكمال تطبيقات تقنية المعلومات في إدارة موارد الولاية وربطها بطريقة توفر التكامل المطلوب وتحقيق الشفافية والفاعلية في إدارة الموارد.
- رفع القدرات في الخدمة المدنية والتنسيق بين أجهزة الدولة على المستوى الاتحادي والولائي والمحلي لخدمة الأهداف الإستراتيجية القومية.
- تحديث قواعد بيانات الإيرادات على المستوى الولائي والمحلي ورفع كفاءتها.

### خاتمة:

- على الرغم من تنوع وتعدد التحديات والمتطلبات في هذه المرحلة إلا أن معالجة التحديات الاقتصادية وفق التدهور المستمر لمؤشرات الاقتصاد الكلي تأتي في موقع الصدارة لأنها تشكل الأساس لحل المعضلات الأخرى والوفاء بالالتزامات الواردة بالموازنة.
- على الوحدات إعداد موازنتها استناداً على خطتها للعام ٢٠٢٠م.



## منشور إعداد موازنة العام المالي ٢٠٢٠م

### شراء السلع والخدمات

- (١) وضع المقترحات وفقاً للأهداف والأنشطة
- (٢) أن تكون تكلفة الخدمات وفق تكلفة الوحدات المقدمة لها.
- (٣) التكلفة المبنية على أساس العقود ترفق نسخة من هذه العقود.
- (٤) تضمنين تكلفة الرسوم الضريبية على القيمة المضافة للمشتريات.
- (٥) وضع خطة مشتريات للاحتياجات العاجلة الأساسية لتسيير العمل.
- (٦) تقديم خطة تحوي تكلفة المؤتمرات وسعر الوقود.
- (٧) تقدم رئاسة الولاية خطة بالضيافة المتوقعة.
- (٨) تقدم إدارة التدريب بالولاية مقترح برامج التدريب الداخلي والخارجي بالتنسيق مع الوحدات وما تحويه من أنشطة.
- (٩) تقدم دائرة التربية خطة لتأهيل المعلمين بما يتوافق مع خطة المركز القومي لتدريب المعلمين.
- (١٠) أن تكون تكلفة التمويل وفقاً للمشروعات القائمة.
- (١١) المواد البترولية يحدد عدد الأصول المتحركة العاملة ونوع الوقود والزيوت ومتوسط الاستهلاك (حسب الاستمارة المرفقة).
- (١٢) الاستمرار في مساهمة الحكومة في التغذية المباشرة.
- (١٣) يتم حصر الاحتياج الفعلي للكتاب المدرسي مع حصر الموجود فعلاً في نوفمبر

٢٠١٩م.

## مقترحات شراء السلع والخدمات للعام المالي ٢٠٢٠ م

- الوحدة : .....
- البند : .....
- الاعتماد : .....
- الصرف الفعلي حتى سبتمبر ٢٠١٩ م : .....
- مقترح العام ٢٠٢٠ م : .....
- الزيادة أو النقصان : .....
- المبررات : .....



ضوابط تنفيذ ميزانية السلع والخدمات للعام المالي ٢٠٢٠م :-

١. الالتزام بترشيد الانفاق الحكومي فيما يخص استهلاك الوحدات من المواد البترولية والتقيد بحصة اسبوعية منضبطة.
٢. وزارات القطاع الاقتصادي يتم تنفيذ دفعيات تسيير التحصيل أول كل شهر لضمان رفع نسب التحصيل.
٣. أولوية الصرف للخدمات الاساسية خاصة المرتبطة بالصحة والتعليم وبيئة العمل.
٤. أن يتم الصرف على برامج وحدتكم حسب الخطة المجازة.
٥. الضيافة الرسمية يتم تنفيذها عبر الامانة العامة للحكومة للوفود الرسمية من خارج الولاية على أن تقوم كل وزارة باستضافة وفودها.
٦. يتم تنفيذ خطة التدريب وفق الخطة المجازة للعام ٢٠٢٠م.
٧. لا يتم سداد رسوم التدريب والعلاوة الموحدة إلا عبر إدارة التدريب.
٨. لا يتم ايجار أي مباني أو عربات إلا بعد موافقة وزير المالية.
٩. الصرف على اللجان الدائمة يتم وفق الضوابط الخاصة بها .
١٠. يتم مركزة سداد المياه والتأمين لضمان إنسياب الخدمة.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية والقوى العاملة

الجدول الزمني لإعداد تقديرات موازنة العام ٢٠٢٠م

ديسمبر ٢٠١٩م						نوفمبر ٢٠١٩م				البيان
١٩	١٨-١٤	١٢	١١-٨	٧-٢	١	٢١	٢٠	١٩	١٨	
										اعداد الموجهات
										اجازة الموجهات من مجلس الحكومة
										توزيع المنشور
										اعداد المقترحات
										التفريغ والدراسات
										مناقشة الوحدات
										دعوة اللجنة العليا
										التخطيط الاستراتيجي
										ايداع الموازنة بمجلس الوزراء

وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة والتعدين والمحاجر الإدارة العامة للحسابات  
اعتمادات السلع والخدمات للعام ٢٠٢٠م

الرمز	البند	اعتماد ٢٠١٩م	الصرف الفعلي	مقترح ٢٠٢٠م	موصى به
٢٢٠٠-٠٠٠٠	شراء السلع والخدمات				
٢٢١٠-٠٠٠٠	السلع				
٢٢١١-٠٠٠٠	الكتب والمطبوعات القرطاسية				
٢٢١١١١٠٩	ادوات مكتبية وصحف ومجلات وكتب	٥٠,٠٠٠	١٤,١٦٣	٥٥,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
٢٢١٢-٠٠٠٠	المياه والكهرباء				
٢٢١٢١١٠٠	الكهرباء				
٢٢١٢٢١٠١	المياه				
٢٢١٣-٠٠٠٠	الوقود				
٢٢١٣-١١٠٢	الوقود الزيوت لوسائل النقل				
٢٢١٣-١١٠٣	وقود العربات	١١٧,٠٠٠	١٦,٢٠٥	١١٧,٠٠٠	١١٧,٠٠٠
٢٢١٤-٠٠٠٠	الملابس				
٢٢١٤-١٠٠١	الأقمشة والملابس				
٢٢١٤-١٠٠٢	ملبوسات العمال				
٢٢١٥-٠٠٠٠	الغذاءات				
٢٢١٦-٠٠٠٠	المواد والمؤن				
٢٢١٧-٠٠٠٠	سلع أخرى				
٢٢٢٠-٠٠٠٠	الخدمات				
٢٢٢١-٠٠٠٠	السفر ، النقل ، تأمين				
٢٢٢١-١٠٠٠	السفر ومخصصات الاعاشة				
٢٢٢١-١٢٠٠	الخارجية				
٢٢٢١-١١٠٢	مأموريات داخلية	٣٠,٠٠٠	-	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
٢٢٢١-٢٠٠٠	خدمات النقل				
٢٢٢١-٢١٠٠	خدمات النقل الداخلي				
٢٢٢١-٢٢٠٠	خدمات النقل الخارجية				
٢٢٢١-٣٠٠٠	خدمات تأمين				
٢٢٢١-٣١١٠	رسوم تأمين عربات	٢٢,٠٠٠	-	٢٢,٠٠٠	٢٢,٠٠٠
٢٢٢١-٣٢٠٠	رسوم تأمين أصول				
٢٢٢٢-٠٠٠٠	الإعلان والنشر				
٢٢٢٢-١١٠٢	الإعلان والنشر والترويج				
٢٢٢٣-٣٠٠٠	إيجار وسائل نقل				
٢٢٢٣-٣١٠١	إيجار وسائل ترحيل	٦٧,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	٦٧,٠٠٠	٦٧,٠٠٠
٢٢٢٤-٠٠٠٠	الاحتفالات والمعارض والاعباد				
٢٢٢٤-١١٠٢	الاحتفالات والمعارض والاعباد	٢,٠٠٠	-	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠
٢٢٢٥-٠٠٠٠	الاتصالات السلكية واللاسلكية				
٢٢٢٤-١١٠٢	سلكية ولا سلكية وخدمات هاتف	٢,٠٠٠	٧٢٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠
٥١١,٠٠٠	الاجمالي	٥٥٥,٠٠٠	٦٦,٠٨٨	٥٤٥,٠٠٠	٥١١,٠٠٠